بحضور ممثلين عن مختلف الاتحادات

«شؤون البيئة» بحثت سبل تعزيز منظومة الأمن الغذائي

المطر : ضرورة إعادة تأهيل الموانئ المترهلة والجمارك وخدمات والأرصفة

حمد المطر

قال رئيس لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي د. حمد المطر إن اللجنة ناقشت في اجتماعها السادس، موضوع تعزيز الأمن الغذائي بحضور ممثلين عن اتحادات الأغذية والمزارعين وصيادي الأسماك ومنتجي الألبان الطازجة ومربي الثروة الحيوانية.

وأوضح المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاتحادات قدمت للجنة العديد من الرؤى التي تكمل منظومة الأمن الغذائي المفقود بدولة الكويت.

وبين أن اللجنة اجتمعت قبل ٣ أسابيع مع اللجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي المشكلة بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير التجارة مازن الناهض وتم الاتفاق على تشكيل هيئة استشارية من الداخل والخارج لمنظومة الأمن الغذائي خلال شهر واحد.

وطالب المطر وزير التجارة بإدراج الاتحادات الكويتية المعنية بالأمن الغذائي ضمن تشكيل الهيئة الاستشارية للجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي حتى تكتمل منظومة الأمن الغذائي.

وشدد على أن اكتمال منظومة الأمن الغذائي يتطلب استكمال البنية التحتية للأمن الغذائي ومن أهمها إعادة تأهيل الموانئ المترهلة والجمارك وخدمات والأرصفة، معربا عن استغرابه أن تكون كلفة نقل الحاوية من الصين إلى الكويت 190 دينارا بينما تبلغ كلفة نقلها من ميناء الشويخ إلى أي منطقة داخلية 590 دينارا.

وأضاف أن من ضمن بنية الأمن الغذائي المفقودة عدم وجود مساحات تخزينية، مبينا أن الاتحاد الكويتي للأغذية تقدم برؤية لمعالجة هذا الأمر لإيجاد مساحات تخزينية في وسط وشمال وجنوب البلاد بما فيها المخازن الجافة والمثلجة والمبردة.

ونوه بأن الحكومة وعدت في عام 2009 بتخصيص قطعة أرض بمساحة 200 ألف متر مربع بمنطقة صبحان لمصنعي الأغذية وإلى الآن لا تزال هذه الأرض فارغة ومسورة وتدعي الحكومة أنها قامت بتوزيعها، بينما حصلت اللجنة على معلومات بأن بعض الشركات عطلت هذا التخصيص لأسباب ومصالح خاصة.

وأوضح أن الاتحاد الكويتي للمزارعين يعاني من محاربة أجهزة الدولة للمزارع الكويتي فلا دعم ولا خدمات تعينه، مطالبا وزيرة الشؤون مي البغلي بتطبيق القرارات فيما يتعلق بمزادات بيع المنتجات المحلية وتخصيص ركن خاص بالجمعيات التعاونية للمنتج المحلي.

ونقل المطر عن الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الأسماك ومن أبرزها القرارات العشوائية للهيئة العامة للبيئة من بينها منع صيد بعض أنواع الأسماك في مواسم مهمة، مطالبا هيئة البيئة بالتعامل العملي مع القوانين والتعاون مع الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك.

وأفاد بأن الاتحاد الكويتي لمنتجي الألبان الطازجة يعاني من مشاكل كثيرة يمكن التخفيف منها بإعادة الدعم الحكومي للأعلاف، موضحا أن اتحاد مربي الثروة الحيوانية يعاني من الفساد الإداري وبيروقراطية القرارات الحكومية.

وبين أن الاتحاد الكويتي للمزارعين يطالب بزيادة قيمة الدعم من 8 ملايين دينار إلى 20 مليون دينار سنويا لتحسين نوعية المنتج المحلي وزيادة كميته.

وأكد المطر على مسؤولية وزيرة الشؤون تجاه هذه المشاكل، مضيفا أن اللجنة ستجتمع معها في القريب العاجل بشأن هذا الموضوع لتقديم حلول ستكون محل الرقابة البرلمانية.

وطالب المطر وزير التجارة بالاستعجال في تشكيل الهيئة الاستشارية للجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي بمشاركة أعضاء من الاتحادات الكويتية المعنية بالأمن الغذائي حتى يكون هناك تكامل بين جميع الأجهزة سواء المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني.

كلفة نقل الحاوية من الصين إلى الكويت 190 دينارا بينما من ميناء الشويخ لمنطقة داخلية 590

أطالب الناهض بالاستعجال في تشكيل الهيئة الاستشارية للجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي

تخصص 50 في المئة من أسهمها للمواطنين و24 للحكومة و26 تطرح في مزايدة للشركات

الطشه لتأسيس شركة مساهمة عامة للعمل في مجال توصيل السلع والبضائع داخل الكويت

مبارك الطشه

أعلن النائب د. مبارك الطشه عن تقدمه باقتراح بقانون لتأسيس شركة مساهمة عامة للعمل في مجال توصيل السلع والبضائع داخل الكويت.

ويقضي الاقتراح بتأسيس شركة عامة تخصص 50% من أسهمها للمواطنين و24% للحكومة و26% تطرح في مزايدة للشركات المدرجة في البورصة والشركات المتخصصة في النشاط نفسه.

وفيما يلي نص الاقتراح:

– بعد الاطلاع على الدستور

– وعلى المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة و القوانين المعدلة له

– وعلى القانون رقم (47) لسنة 1982 بانشاء الهيئة العامة للاستثمار

– وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له

– وعلى القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت ، المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2018

– وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى): تلتزم الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بتأسيس شركة مساهمة عامة مقرها الكويت، للعمل في مجال توصيل السلع و البضائع داخل الكويت ، على أن تخصص أسهمها على النحو التالي:

أ- نسبة (24%) أربعة وعشرين بالمئة للحكومة والجهات العامة التابعة لها.

ب- نسبة (50%) خمسين بالمئة تطرح للاكتتاب العام للكويتيين.

ج- نسبة 26% ستة وعشرين بالمئة تطرح للبيع في مزايدة عامة تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات المتخصصة في مجال توصيل السلع والبضائع .

(مادة ثانية):على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذ القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

شهدت الكويت خلال السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة في أعداد الشركات العاملة في مجال توصيل السلع والبضائع والمنتجات المختلفة، ويمثل العمل في هذا المجال سوقا رائجة وواعدة بالكثير من المكاسب والأرباح ، نظرا لارتفاع مستوى الدخل، ورغبة المستهلكين في الحصول على الأغراض والسلع التي يحتاجونها بسهولة ومن دون تكبد عناء و مشقة الخروج لا سيما مع ازدياد مشكلة الازدحام المروري.

وتشير البيانات المتداولة في هذا الشأن إلى أن شركات التوصيل المملوكة للقطاع الخاص تحقق أرباحا كبيرة ومطردة بمرور الوقت، وحتى في أصعب الظروف وعندما واجه العالم كله جائحة كورونا التي تسببت في أضرار شديدة وخسائر جسيمة للكثير من القطاعات، فإن هذا القطاع تحديدا كان ينمو باستمرار وتزيد أرباحه، خصوصا أن الشركات العاملة في المجال كانت دائما مستثناة من قرارات الحظر الكلي و الجزئي ، وتؤكد بياناتها المالية خلال تلك الجائحة ارتفاع حجم الطلبات التي تم توصيلها بنحو 150 في المئة.

ومن الملاحظ حتى الآن أنه على الرغم من المكاسب والأرباح التي يحققها هذا القطاع التي تتمتع بالاستمرارية والديمومة ، لا تزال السوق ـ الواعدة ـ تقتصر على شركات القطاع الخاص، وليست هناك شركة مملوكة للدولة بأي نسبة تعمل في المجال وتوفر الخدمة للمستهلكين.

لذا جاء هذا الاقتراح بقانون لتأسيس شركة مساهمة عامة للعمل في مجال توصيل السلع والبضائع والمنتجات على اختلافها، لتوفر هذه الخدمات للمواطنين والمقيمين وفق أعلى المعايير المتعارف عليها، على أن تشمل عمليات توصيل طلبات المطاعم والمواد الغذائية والألبسة والأدوية، والجمعيات ولوازم البقالة، وألعاب الأطفال والعديد من قطاعات التجزئة الأخرى.

الحويلة يسأل البغلي عن أسباب استمرار إغلاق عدد من صالات الأفراح

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي ، عن أسباب استمرار إغلاق عدد من صالات الأفراح.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لما تمثله صالات الأفراح من أهمية اجتماعية داخل المجتمع الكويتي في إقامة المناسبات الاجتماعية فقد صدرت قرارات بإغلاق صالات الأفراح من أجل الإجراءات الاحترازية الصحية التي اتخذتها الدول لمواجهة فيروس كورونا، والبعض منها للصيانة ولكن حتى الآن وبعد انتهاء الإجراءات الاحترازية ما زالت العديد من القاعات مغلقة، وحيث إن هناك حاجة ماسة لهذه الصالات نظرا لقلة الصالات المفتوحة، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما أسباب استمرار إغلاق صالات الأفراح التالية:

1 – صالة أفراح جمعية الرقة.

2 – صالة أفراح جمعية الصياحية.

3 – صالة أفراح جمعية صباح السالم.

4 – صالة صباح جابر الصباح.

5 – صالة جمعية جابر العلي.

6 – صالة فهد الأحمد.

«الدستورية»: تأجيل النظر بالطعون الانتخابية في الدوائر الأولى والثانية والثالثة إلى جلسة 18 يناير المقبل

المحكمة الدستورية

قررت المحكمة الدستورية تأجيل النظر بالطعون الانتخابية إلى جلسة 18 يناير المقبل لتبادل الاطلاع على ما قدم في جلسة اليوم "أمس" في الدوائر الانتخابية الأولى والثانية والثالثة.

وقررت المحكمة ندب المستشارين وعضوي المحكمة صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي للانتقال إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لاتخاذ اللازم نحو ضم محضر اللجنة الرئيسة للدائرة الأولى والجدول المرفق به والمبين به مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح.

كما قررت اتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخاب الخاصة بالدائرة الأولى لاستخراج محضر اللجنة الأصلية رقم "46" الذي لم يرد رفق كتاب وزارة الداخلية.

وقررت أيضا ضم محضر اللجنة الرئيسة للدائرة الثانية والجدول المرفق به والمبين به مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وكذلك اتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخاب الخاصة بالدائرة الثانية لاستخراج محاضر اللجان الفرعية "44 و45 و46 و47 و48 و49" التي لم ترد رفق كتاب وزارة الداخلية.

وقررت المحكمة كذلك ضم محضر اللجنة الرئيسة للدائرة الثالثة والجدول المرفق به والمبين به مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وكذلك اتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخاب الخاصة بالدائرة الثالثة لاستخراج محاضر اللجان الفرعية "41 و 42 و43 و44 و45 و46 و47" التي لم ترد رفق كتاب وزارة الداخلية.

شمس : سنجتمع خلال الأسبوعين المقبلين مع الجهات المعنية للاستماع إلى وجهات نظرهم

«غير محددي الجنسية» ناقشت 7 اقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية والوظيفية لـ «البدون»

جانب من اجتماع لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية

ناقشت لجنة غير محددي الجنسية الدولة والمؤسسات والوزارات المعنية في اجتماعها أمس 7 اقتراحات بقوانين مقدمة من قبل مجموعة من النواب بخصوص نقل مهام واختصاصات الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية إلى وزارة الداخلية، والحقوق المدنية والاجتماعية وأيضا الحقوق الوظيفية لغير محددي الجنسية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة قررت الاجتماع خلال الأسبوعين المقبلين مع جهات وأيضا مؤسسات المجتمع المدني للاستماع إلى وجهات نظرهم.

وأضاف إن كل الآراء سيتم تضمينها في التقارير التي سترفعها اللجنة إلى مجلس الأمة في الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن هذه القضية تمس الجميع وتهم مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

وقال شمس إن اللجنة اجتمعت بحضور رئيس اللجنة النائب أسامة الزيد والنواب د. حسن جوهر والصيفي الصيفي وعبد الله فهاد العنزي.

حمدان العازمي: فتح شعب للتعليم عن بعد في الجامعة و«التطبيقي» للتسهيل على سكان المنطقة الجنوبية

حمدان العازمي

أعلن النائب حمدان العازمي عن تقدمه باقتراح برغبة بإلزام جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بفتح شعب خاصة باستخدام التعليم "عن بعد" على أن تكون هذه الشعب اختيارية لسكان المنطقة الجنوبية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لما يعاني منه أهالي المنطقة الجنوبية "مدينة صباح الأحمد، منطقة علي السالم السكنية، منطقة الوفرة السكنية" من بعد جغرافي عن مركز المدينة ، الأمر الذي يزيد معه معاناة الطلبة وأهاليهم في الانتقال يوميا إلى الجامعة والكليات التابعة لها والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ومع تأخر وضع الحلول والبدائل المناسبة من الجهات المعنية وتفاقم الأزمة المرورية وسوء طرق والمواصلات، وما صاحبها من خسائر في الأموال والأرواح، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

1. إلزام جامعة الكويت والكليات التابعة لها والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بفتح شعب خاصة باستخدام التعليم "عن بعد" أسوة بشعب التخصص والشعب الخاصة في عدد من الكليات على أن تكون هذه الشعب اختيارية لسكان المنطقة الجنوبية "مدينة صباح الأحمد، منطقة علي السالم الصباح، منطقة الوفرة السكنية".